

إشكالية المواطنة والجنسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر

أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي

كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

المستخلص

تعد المواطنة والجنسية من المفاهيم الحديثة نسبيًا، وأصبحت سمة من سمات الدولة الوطنية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وبالرغم من الاختلاف بين الرؤيتين الغربية والإسلامية في شروط المواطنة ومنح الجنسية، إلا أن الفكر الإسلامي المعاصر تعامل بإيجابية مع المفاهيم أعلاه، كونها مفاهيم معاصرة ويجب التعامل معها وفق فقه الواقع، حيث إن منح الصفة يجب أن يكون استنادًا إلى التولد والسكنى دون الاعتماد على الدين كشرط لمنح الصفة، ومقابل هذا الرأي يوجد من يرفض الأخذ بالمواطنة وفق الرؤية الغربية إلا أن هذا الرأي يمثل الأقلية، وقبول الفكر الإسلامي المعاصر بالمواطنة للجميع دون اشتراط الدين يستند إلى صفة الإنسانية التي تضمنتها الشريعة الإسلامية، وبالتالي عكس الصورة الإسلامية الإيجابية في التعامل مع الآخر وإعطاء الحقوق وتحديد الواجبات للجميع دون تمييز قومي أو ديني أو مذهبي.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الهوية الوطنية، الخصوصية الإسلامية، فقه الواقع، الأمة الإسلامية.

The Problem of Citizenship and ID National in Contemporary Islamic Political Thought

Asst. Prof. Dr. Tariq Abdul Hafidh Al-Zubaidi
College of Political Science / University of Baghdad

Abstract

Citizenship and national ID are relatively modern concepts, and they become an indispensable feature of the national state, and despite the difference between the Western and Islamic visions in terms of citizenship and granting citizenship, contemporary Islamic thought has dealt positively with the above concepts, being Contemporary concepts and must be dealt with according to the jurisprudence of reality, as granting the status must be based on birth and residence without relying on religion as a condition for granting the status, and in return for this opinion there are those who refuse to take citizenship according to the Western vision, but this opinion represents the minority. Contemporary Islamic thought's acceptance of citizenship for all without the requirement of religion is based on humanize that is included in Islamic Sharia. Thus reflects the positive Islamic image of dealing with the other and giving rights and defining duties for all without national, religious, or sectarian discrimination.

Keywords: Citizenship, National ID, Islamic Privacy, Jurisprudence of Reality, Islamic Nation.

المقدمة:

المواطنة والجنسية، مفردتان مهمتان انصبَّ الجدل حولهما في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، حيث إن بعضهم نفى وجودهما في الإسلام كونه يؤمن بالعالمية، مقابل ذلك هناك من أكد أهميتهما في الفكر الإسلامي المعاصر، ولا يمكن الاستغناء عنهما في ظل الأنظمة السياسية الحالية القائمة على أساس صفة المواطنة بدل عمومية الإسلام، والجنسية بدل عمومية الأمة.

أهمية الدراسة:

ترتبط بأهمية المفاهيم التي تتضمنها، حيث أصبحت من البديهيات التي لا يمكن لأي مجتمع أن يستغني عنها، وقد تهدف الدراسة إلى معرفة حقيقة موقف الفكر الإسلامي منهما، وتهدف إلى معرفة وجهات نظر المفكرين المسلمين حولها من حيث القبول والرفض.

تثير الدراسة إشكاليّة تتعلق بأن المفهومين حديثا الاستعمال ، وهما من متبنيات الفكر السياسي الغربي ، إذن كيف يمكن أن يتقبلهما الفكر الإسلامي دون خصوصية ؟ وما هي وجهات النظر المختلفة حول الأخذ بهما؟ وكيف يمكن التعامل في منح غير المسلم صفة المواطنة و منح الجنسية في ظل البلدان الإسلامية ؟ تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الفكر الإسلامي المعاصر قد أقرّ العمل بصفة المواطنة والجنسية وفق الرؤية الغربية مرغماً، كون العالم اليوم غير العالم في بداية الدعوة الإسلامية، فضلاً عن أن الإسلام بالمجمل لا يعترض على الأخذ من التجارب الإنسانية الناجحة بشرط عدم التعارض مع حكم من الأحكام القطعية. ولغرض التحقق من صحة الفرضية سوف يقسم البحث إلى محورين، يتناول الأول إشكاليّة المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر، ويتناول الثاني إشكاليّة الجنسية في الفكر الإسلامي المعاصر.

المحور الأول : إشكاليّة المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر.

لا ريب في أن المواطنة كمفهوم وممارسة هي نتاج من نتاجات التحولات المجتمعية والسياسية المقترن بولادة الدولة الحديثة ، بتعبير آخر هي (أي المواطنة) حصيلة لترسيخ مفهوم الدولة الحديثة وما تقوم عليه من سيادة لحكم القانون والمشاركة السياسية الكاملة في ظل دولة المؤسسات (الموسوي، 2005) . والفكر السياسي الإسلامي المعاصر يواجه تحديات عديدة ، لا سيّما في علاقته بالدولة الحديثة القائمة ، لعلّ من أبرزها مسألة المواطنة والوطن، سواء في مدى قدرة هذا الفكر على استيعابها نظرياً في إطار منظومته المعرفية القائمة على أولويّة الرابطة الدينية أو في مدى قدرته على التعامل معها عملياً في إطار مؤسسات الدولة القائمة على الرابطة الوطنية، ومع مكونات المجتمع نفسه وبالتحديد العلاقة مع غير المسلمين من أبناء المجتمع الواحد.

ويُعد مفهوم المواطنة من المفاهيم الغربية الوافدة إلى الثقافة الإسلامية ولكن في الوقت نفسه وجد له صدى في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر الذي أخذ يتفاعل مع الواقع السياسي القائم على أساس مفهوم الدولة القومية أو الدولة الوطنية.

وقد نظر الفكر السياسي الغربي إلى مفهوم المواطنة باعتباره مفهومًا وممارسة يكتسبها الفرد سياسيًا وليس دينيًا (الخرزعلي، 2005)، فالمواطنة علاقة في وطن وعلاقة مع رقعة جغرافية، والوطن في اللغة العربية يعني، (مكان إقامة الإنسان ومقره ولد به أم لم يولد) (مدكور، 1989)، ولذلك لا تمثل المواطنة حالة شعور فحسب ، وإنما تمثل رابطة أو تعاقدًا من أجل التعايش السلمي، لذلك تعرف بأنها (صفة ينالها الفرد من الناس ل يتمتع بالمشاركة الكاملة في دولة لها حدود إقليمية) (الرشيد، 2005)، أو تعرف بأنها (عبارة عن مجموعة من الحقوق والواجبات يتمتع بها ويلتزم بها في الوقت ذاته كل طرف من أطراف هذه العلاقة وأطراف هذه العلاقة هي الفرد والدولة) (الرشيد، 2005) والدولة يقع على عاتقها توزيع حقوق المواطنين وتنسيقها (مينش، 2009) .

ويؤكد (الجابري) ، أنه بفضل الديمقراطية لم يعد الإنسان مجرد فرد في رعية ، بل مواطن يتحدد كيانه بجملة من الحقوق، ولعلّ في مقدمتها الحق في اختيار الحاكم وعزله، فضلاً عن حق الحرية في التعبير والتفكير والاجتماع وإنشاء الأحزاب والجمعيات وغير ذلك (الجابري، 2004) .

وإذا ما كانت المواطنة تكتسب سياسياً وفق المفهوم الغربي ، فإنها تكتسب دينياً و عقيدياً في الإسلام ، حيث يحدد (المودودي) أساسين للمواطنة (الإيمان، وسكنى دار الإسلام، أو الانتقال إليها) ، فهو يذهب أبعد من شرط دار الإسلام إلى شرط الإيمان والاستيطان فيها (المودودي، د.ت)، استناداً إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾ (سورة الأنفال، الآية 72)، في حين نجد أن المواطنة وطبقاً للتصور الغربي تكتسب بإحدى الطريقتين (مينش، 2009)، أما عن طريق التولد الذي يتم على أساس مبدئين هما حق الدم وحق الإقليم، أو عن طريق التجنس، ولكل دولة في هذا المجال طريقتها الخاصة في منح الجنسية.

مما سبق يتضح أن الفكر الإسلامي المعاصر تعامل بإيجابية في القبول بالمواطنة وفق فقه الواقع، حيث أصبحت تُمنح استناداً إلى التولد والسكنى، ولم يتعامل مع فكرة منح المواطنة وفق البعد الديني العقائدي، حيث إن هناك سببين: الأول عدم وجود الدولة الإسلامية المنشودة ولا يوجد تطبيق لها على أرض الواقع وفق الصفات والشروط المحددة في الشريعة الإسلامية، والسبب الثاني أن الواقع السياسي المعاصر لا يتعامل سوى بصفة المواطنة والجنسية، وخلاف ذلك سوف لا يتم الاعتراف والتعامل مع الدول التي تحاول الأخذ بها من قبل النظام الدولي.

المحور الثاني : إشكالية الجنسية في الفكر الإسلامي المعاصر .

وبذلك فقد ارتبطت المواطنة بالجنسية، بحيث أصبحت السمة التي تميز المواطن عن غيره في كل دول العالم ، والفكر السياسي الإسلامي لا يعرف للجنس تعريفاً اصطلاحياً محددًا كونه من المسائل النازلة التي لم يسبق بحثها من قبل الفقهاء المسلمين ، لذلك سوف يعتمد التعريف القانوني والسياسي لها، الذي يعرف الجنسية باعتبارها (رابطة سياسية وقانونية بين الفرد والدولة) (عدلان، 2010)، أما موقف الفقه الإسلامي من الجنسية ، فهو يرفضها ، باعتبارها تتفق مع النزعة القومية والإقليمية، ومخالفة لرسالة الإسلام فهي أممية عالمية تأبى التوقع داخل حدود إقليمية ضيقة (محمود، 1987)، بمعنى أنه يرفضها بالمفهوم الغربي ، إذ تقوم الجنسية في الإسلام على أساس الدار ، (فأهل دار الإسلام لهم جنسية واحدة هي الجنسية الإسلامية ... وأساس الجنسية في دار الإسلام هو اعتناق الإسلام أو التزام أحكامه ، فمن اعتنق الإسلام فهو مسلم ، ومن التزم أحكام الإسلام ولم يسلم فهو ذمي ، وكلا المسلم والذمي رعية من رعايا الدولة الإسلامية ، وجنسية كل منهما الجنسية الإسلامية) ، وهذا ما أكده (عبد القادر عوده) (عودة، 1967).

وجوهر إشكالية مفهوم المواطنة في الإسلام يكمن في رؤية الإسلام لطبيعة الدولة وحدودها ، حيث إن الدولة في الإسلام بحسب تعبير (عبد الوهاب الأفندي) ، (دولة أيديولوجية بمعنى أن حق المواطنة فيها يقوم حصراً على العقيدة ولا ينظر إلى جنس أو قومية المواطن فيها أو طبقته) (الأفندي، د.ت). ويرى (محمود شلتوت) ، بأن الإسلام لم يعتمد في تكوين دولته على الجنسية ولا العنصرية ولا التوطين في بلد معين كما ألفتها الأوضاع البشرية للدول، ويؤكد أن في ذلك تحديداً وتضييقاً يناهز عالميته وعموميته كدين سماوي أريد به خير البشرية جمعاء (شلتوت، 2001).

ويذهب الباحث (عبد الله علي حسن) إلى محاولة تلخيص أبرز أخطار الأخذ بمفهوم المواطنة بالمفهوم الغربي بما يأتي (حسن، 2011):

- 1- الأخذ بمفهوم المواطنة الغربي يعني إضاعة المفاهيم والأحكام المتعلقة بالولاء و البراء، حيث يؤسس الولاء والبراء في المواطنة على أساس الحدود الجغرافية ولا يؤسس على الحقائق الإيمانية.
- 2- تشتتت الأمة والتأكيد على انعزال أقطارها والمعاناة على عناية كل فرد بوطنه بغض النظر عن بقية أوطان المسلمين.
- 3- إظهار أن مفهوم الوطن والأمة بوصفهما مترابطين أو متلازمين، ومن ثم فإنه يترتب على ذلك إدخال أو إدماج مفهوم المواطنة في مفهوم الأمة وينزع عن مفهوم المواطنة الصفات والأحكام التي هي لمفهوم الأمة.

وهناك من يبرر الآراء السابقة استناداً إلى عدم وجود أساس فكري يلزم الإسلاميين بالتمسك بالحدود الوطنية (القائمة حالياً)، طالما أن الإسلام يجعل كل الأرض متسعة للإنسان في الإقامة والتحرك في أي مكان من

دون أن يختص بحدود معينة (فضل الله، 2001)، استناداً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ (سورة النساء، الآية 97).

فضلاً عن أنّ الفقهاء المسلمين في السابق لم يبحثوا مسألة الأرض باعتبارها إحدى ركائز الدولة، وهو المعنى المتداول في الدراسات السياسية المعاصرة، وإنما بحثوا مسألة الأرض من منظورين: سياسي وآخر اقتصادي، ففي المنظور السياسي جرى التركيز على علاقة الأرض بالدعوة والإسلام بوصفه ديناً وليس دولة، وجرى تقسيم الأرض إلى دار الحرب ودار الإسلام، أما من ناحية المنظور الاقتصادي فقد بحثت في مجالات متعددة منها الزراعة والفيء والغنيمة والأنفال (شمس الدين، 1992)، فضلاً عن أن فكرة قيام الدولة على أساس الأرض والوطن القومي، فكرة أجنبية غريبة بالنسبة للعرب والمسلمين، وهي من أصل أوروبي، (أما العرب فلم ينجسوا تعبيراً جديداً، بل اكتفوا بالتعبير الذي يدل على جزيرة أو شبه جزيرة العرب) (القرضاوي، 2001).

ومن هنا، فإن الأمة الإسلامية ليس لها وطن جغرافي خاص ومحدود بحدود ثابتة؛ لأنها لم تتكون على أساس عرقي، أو لغوي، أو أي أساس آخر للاجتماع البشري، لذلك يقال إنّ الإسلام لم يكن اهتمامه تكوين دولة، بقدر ما كان جلّ اهتمامه تكوين أمة مسلمة.

وهنا يرى (كامل شيع) بأن مفهوم الأمة في الإسلام يجب تخلصه من الاستخدام التعبوي والسياسي، ويرى بأن هذه المسألة إشكالية أساسية من إشكاليات السلطة في الفكر الإسلامي (شيع، 2002). وقد حاول بعض المفكرين الإسلاميين المعاصرين، ومنهم (محمد مهدي شمس الدين)، التمييز بين علاقة الأرض بكل من الأمة والدولة، فالعلاقة التي تتحدث عن دار الإسلام تحول المسلمين الحق في أن يسكنوا أو ينتقلوا في دار الإسلام من دون عوائق أو قيود، وكذا الحال مع حق العمل والكسب على هذه الأرض، أما الأرض بالنسبة للدولة الإسلامية فتقوم على فكرة أنها وطن جغرافي خاص بهذه الدولة الإسلامية أو تلك، ولا يمكن تصور دولة وسلطة حاكمة على شعبها من دون أرض محدودة لسلطة الحكومة الإسلامية في هذه الدولة، ولا يمكن للحكومة أن تمارس السلطة من دون أرض (شمس الدين، 1992).

من هنا، يمكن القول بأن ثمة رؤى مختلفة ومتباينة للمواطنة في إطار معالجتها في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، بين من يقدّمها مستلزماً أساسياً لانعقاد السلطة، إذ إن الرابطة الدينية العقيدية في هذا الصدد مهمة لإضفاء صفة المواطنة المؤهلة لانعقاد السلطة، وتعد رؤى أخرى رابطة الوجود في الدولة معياراً لصفة المواطنة، وأن المسلم هنا بين انتماءين: انتماء للأمة وانتماء للدولة.

لذلك فإننا أكثر ميلاً تجاه الرؤية الثانية، كونها أكثر عصرية وواقعية ومراعاةً للتطورات المختلفة التي حدثت سواء على مستوى العالم أم على مستوى البلدان الإسلامية، كون إضفاء الشرعية لانعقاد أية سلطة اليوم

يحتاج إلى تضافر وتكاتف كل الجهود التي تتجاوز الرابطة العقيدية الدينية، ولكنها لا تنفيها من أجل التعايش وقبول الاختلاف بين المنتمين إلى الأرض التي تشكل إقليم الدولة.

وبالرغم من محاولة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر من أن يتعاطى مع موضوعة الحقوق والواجبات التي تفترضها المواطنة في الوقت المعاصر ، انطلاقاً من الفهم المتجدد للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية والوقائع التاريخية ، إلا أنه في بعض المواقف لم يستطع تجاوز الفهم الاجتهادي للعلماء السابقين ، لا سيّما فيما يتعلق بموضوع الذمة ، وما يتفرع عنه من التزامات وحقوق للمواطن غير المسلم (علوان، 2006).

وعلى الرغم من كل الإشكاليات الناجمة عن مفهوم المواطنة في الإسلام، إلا أن ذلك لم يمنع الفكر السياسي الإسلامي المعاصر من محاولة توظيف المواطنة كمفهوم وممارسة إسلامياً (الغنوشي وشمس الدين، 1993/1993)، وتجاوز بعض الإشكاليات ولا سيّما أن الدين الإسلامي لم يقف حجر عثرة أمام ممارسة المواطن لمواطنته وكسب حقوقه ، بفعل ما يحمله الإسلام من المبادئ الجوهرية (الوحدة الإنسانية- المساواة في الحقوق والواجبات - العدل والإنصاف وغيرها) التي اقترب الإسلام بفضلها إلى حد كبير من مفهوم المواطنة، وإن كان بمعطيات ومفاهيم مختلفة (الخرزعلي، 2005)، أما حول مفهوم الجنسية ، فيرى الدكتور (عبد الكريم زيدان) ، بأن (رابطة الجنسية بمفهومها الحديث عرفت في الشريعة الإسلامية كنتيجة حتمية لوجود الدولة الإسلامية التي تحرص الشريعة على إقامتها وبقائها ، وكل ما في الأمر أن فقهاء المسلمين لم يسموا هذه الرابطة باسم الجنسية ، وعدم التسمية لا يعني عدم وجود هذه الرابطة بين الفرد والدولة الإسلامية (زيدان، 1982).

ويرى الدكتور(خليل الربيعي) بأن احتكار تأويل المقدس ، هو السبب الرئيس الذي يقف عائقاً أمام سعي المجتمعات الإسلامية الحديثة لبناء المجتمع على أسس المواطنة التي تسمو على الطائفية أو الفتوية والتي تحترم حرية الفكر والعقيدة ، وذلك لأن الاحتكار يعزز من الطائفية ، انطلاقاً من التصور بأن المنهج السليم والقراءة الصائبة تنحصر في هذه الطائفة أو تلك دون غيرها (الربيعي، 2006).

الخاتمة والاستنتاجات.

ومما سبق يتبين بوضوح إمكانية اعتماد معيار للمواطنة والجنسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ، باعتبارها رابطة مدنية لتنظيم الحقوق والواجبات بين الفرد والدولة ، باعتبار أن الإسلام يؤمن بالتغيير والتطور ومواكبة مستجدات العصر ، وما كان سائداً في الماضي لمفهوم المواطنة في الإسلام يجب أن يخضع لفقه الواقع المعاصر .

وفي حقيقة الأمر ، إن إمكانية تجاوز إشكالية المواطنة والجنسية ، وإيجاد صياغة موحدة وإجابات محسومة و متفق عليها من قبل المفكرين الإسلاميين المعاصرين ، سوف يؤدي بالتأكيد إلى تجاوز إشكاليات أخرى تتعلق بانعقاد السلطة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر لا سيّما إشكالية تولي المرأة أو غير المسلم

للولاية العامة ، بمعنى آخر ، سيكون مفهوم المواطنة وفقاً للرؤية الإسلامية المعاصرة بديلاً عن شرط الذكورية وشرط الإسلام لانعقاد السلطة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر .
وقد توصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات لعلّ من أبرزها:

- 1- فكرة المواطنة من حيث الأساس هي آلية تنظيم الحقوق والواجبات بين المواطن والدولة، حيث لا يمكن أن تمنح حقوق ولا يمكن أن تفرض واجبات دون تحديد صفة المواطنة لشخص الفرد، وبالتالي، بغض النظر عن بيئة الفكرة، هي فكرة مهمة وضرورة لا غنى عنها.
- 2- بالرغم من استعمال لفظة الدولة الإسلامية في الفكر الإسلامي المعاصر، إلا أن مفهوم الدولة الإسلامية غير مطبق في أي دولة حالية، وبالتالي فإن جميع الدول هي دول وضعية مما يجعلها ملزمة أن تأخذ بالمواطنة وفق الرؤية الغربية وتمنح الجنسية وفق شروطها.
- 3- تعامل الفكر الإسلامي المعاصر بواقعية ومرونة عالية مع مفاهيم غربية مهمة، مما سهل عملية الأخذ بها دون تردد، على عكس الفكر الإسلامي التقليدي الذي رفض هذه المفاهيم واعتبرها غريبة وافدة لا تتناسب مع الشريعة الإسلامية.
- 4- غير الواقع التاريخي والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من إيجابية التعاطي مع مفهوم المواطنة وفق الرؤية المعاصرة، حيث إن التغيير التكنولوجي والتطورات المستمرة في عالم اليوم قد يظهر لنا أنواعاً جديدة من المواطنة (المواطنة الافتراضية الرقمية) وغيرها من الأنواع، ومنح شروط الجنسية قد يتغير ويمنح بطرق مختلفة عمّا هو عليه الحال.

المصادر

1. الأفتدي، عبد الوهاب أحمد. (د.ت). الإسلام والدولة الحديثة: نحو رؤية جديدة. دار الحكمة.
2. الجابري، محمد عابد. (2004). الديمقراطية وحقوق الإنسان (ط. 3). مركز دراسات الوحدة العربية.
3. الخزعلي، أمل هندي. (2005). إشكاليّة المواطنة في الخطاب الإسلامي المعاصر. مجلة كلية العلوم السياسية، 16(31)، جامعة بغداد.
4. الربيعي، خليل. (2006). احتكار تأويل المقدس. مجلة الإسلام والديمقراطية، 3(15)، منظمة الإسلام والديمقراطية.
5. الرشيد، عماد الدين محمد. (2005). المواطنة في المفهوم الإسلامي (ط. 1). نحو القمة للطباعة والنشر.

6. الغنوشي، راشد. (1993). الحريات العامة في الدولة الإسلامية (ط. 1). مركز دراسات الوحدة العربية.
7. القرضاوي، يوسف. (2001). من أجل صحة راشدة (ط. 1). دار الشروق.
8. المودودي، أبو الأعلى. (د.ت). تدوين الدستور الإسلامي.
9. الموسوي، محمود نصيف. (2005). المواطنة في التشريعات والقوانين المختلفة. مجلة الإسلام والديمقراطية، 2(11)، منظمة الإسلام والديمقراطية.
10. حسن، عبد الله علي. (2011). المواطنة حصن الأمة. جامعة المنيا.
1. زيدان، عبد الكريم. (1982). أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام. مؤسسة الرسالة، مكتبة القدس.
2. شلتوت، محمود. (2001). الإسلام عقيدة وشرعية (ط. 18). دار الشروق.
3. شمس الدين، محمد مهدي. (1992). في الاجتماع السياسي الإسلامي (ط. 1). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
4. شمس الدين، محمد مهدي. (1992). نظام الحكم والإدارة في الإسلام (ط. 3). دار الثقافة للطباعة والنشر.
5. شياع، كامل. (2002). إشكالية السلطة بين واحدة النص وتعددية الواقع. في مجموعة باحثين، إشكالية السلطة في الفكر العربي الإسلامي. دار الكنوز الأدبية.
6. علوان، بتول حسين. (2006). المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
7. عودة، عبد القادر. (1967). الإسلام وأوضاعنا السياسية (ط. 2).
8. عدلان، عطية. (2010). الأحكام الشرعية للنوازل السياسية (ط. 1). دار اليسر.
9. مدكور، إبراهيم. (1989). المعجم الوجيز. دار التحرير للطباعة والنشر.
10. محمود، كايد يوسف. (1987). طرق انتهاء ولاية الحكام في الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية (ط. 1). مؤسسة الرسالة.
1. مينش، ريتشارد. (2009). الأمة والمواطنة في عصر العولمة (عباس عباس، مترجم؛ علي خليل، مراجع). الهيئة العامة السورية للكتاب.
2. فضل الله، محمد حسين. (2001). الحركة الإسلامية: هموم وقضايا (ط. 4). دار الملاك للطباعة والنشر.